

بسم الله الرحمن الرحيم

إفادة حول شركة الإتحاد للتأمين التعاوني

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

بصفتنا المستشار الشرعي لشركة الإتحاد للتأمين التعاوني ("الشركة") نقدم لكم بياننا التالي لتوضيح أنظمة وإجراءات الرقابة الشرعية المطبقة على الشركة، كما يوضح هذا البيان نتائج أعمال المراجعة المرتبطة بتوافق الشركة مع الضوابط والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعيار رقم (12) الخاص بالشركة والشركات الحديثة (المشاركة)، والمعيار رقم (17) الخاص بصكوك الاستثمار، والمعيار رقم (19) الخاص بالقرض، والمعيار رقم (21) الخاص بالأوراق المالية (الأسهام والسندات)، والمعيار رقم (26) الخاص بالتأمين الإسلامي، والمعيار رقم (41) الخاص بإعادة التأمين الإسلامي ويشار لها فيما بعد ("بالمعايير الشرعية")،

أولاً: أنظمة وإجراءات الرقابة الشرعية في الشركة:

استوفت الشركة المتطلبات الخاصة بأنظمة الرقابة الشرعية من خلال تعيين دار المراجعة الشرعية كمراقب ومستشار شرعي لها والتي بدورها عينت فضيلة الشيخ الدكتور صلاح فهد الشلهوب وفضيلة الشيخ محمد أحمد سلطان كأعضاء لهيئة الرقابة الشرعية ("الهيئة") الخاصة بالشركة و انتداب فريقين متخصصين في المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي وفقاً للمهام المناطة بهم، ويتلخص نطاق العمل في التالي:

1. أعمال الرقابة والمراجعة الشرعية، والمتضمنة الإجراءات التالية:

- i. مراجعة جميع وثائق ومنتجات التأمين الخاصة بالشركة وإجراء التعديلات اللازمة عليها لجعلها متوافقة مع الضوابط والمعايير الشرعية.
- ii. إصدار شهادة اعتماد شرعي لكل منتج من منتجات التأمين بعد إجراء التعديلات اللازمة وفق الضوابط والمعايير الشرعية وقرارات الهيئة..
- iii. مراجعة النظام الأساسي للشركة وإصدار التوصيات الخاصة بتعديله ليتوافق مع الضوابط والمعايير الشرعية.
- iv. مراجعة الهيكل التنظيمي للشركة والتأكد من عدم وجود ما يخالف الضوابط والمعايير الشرعية.
- v. إعداد لائحة الهيئة.
- vi. مراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بإدارات الشركة واعتمادها بعد إجراء التعديلات اللازمة عليها.

- .vii. التأكد من آلية توزيع الفوائد التأمينية وسد العجز بما يتوافق مع الضوابط والمعايير الشرعية.
- .viii. دراسة وتقويم الأنشطة التمويلية الخاصة بالشركة بالإضافة إلى مراجعة جميع استثماراتها للتأكد من توافقها مع الضوابط والمعايير الشرعية.
- .ix. إصدار شهادة التوافق الشرعي والتي توضح توافق أنشطة الشركة وعملياتها ومنتجاتها مع الضوابط والمعايير الشرعية.

2. أعمال التدقيق الشرعي:

تمت عملية التدقيق الشرعي السنوي من خلال اتباع الخطوات العملية التي تمكن من الحصول على المعلومات والتفسيرات التي تعتبر ضرورية لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة لم تخالف المعايير الشرعية المقررة من قبل الهيئة، وتتضمن أعمال التدقيق الشرعي الأنشطة الرقابية التالية:

- .I. التأكد من فصل حسابات التأمين بحيث أن الشركة لديها حسابين مستقلين، حساب حملة الأسهم وحساب حملة وثائق التأمين.
- .II. التأكد من أن استثمارات الأموال الموجودة في كلا الحسابين كانت في استثمارات متوافقة مع المعايير الشرعية.
- .III. التأكد من طريقة تعامل الشركة في حال حصول عجز في الوعاء التأميني.
- .IV. التأكد من أن الفوائد في وعاء التأمين يجري توزيعه على حملة وثائق التأمين بحسب ما نص عليه نظام مؤسسة النقد العربي السعودي.
- .V. التدقيق على المخاطر التي تغطيها الشركة للتأكد من أن الخطر المغطى مما سمحت الهيئة بتغطيته حسب المعايير الشرعية المعتمدة.
- .VI. مراجعة القوائم المالية السنوية للشركة للتحقق من التزام الشركة بالمعايير الشرعية.
- .VII. مراجعة العقود الإدارية المنفذة من قبل إدارة الشركة للتأكد من عدم احتوائها على شروط أو بنود غير متوافقة مع المعايير الشرعية.
- .VIII. إعداد تقرير التدقيق الشرعي السنوي والذي يحتوي على جميع تفاصيل الملاحظات والتوصيات الناتجة عن مراجعة جميع أنشطة الشركة المذكورة أعلاه.
- .IX. إصدار تقرير الهيئة السنوي بناء على نتائج عمليات التدقيق.

3. مسؤولية الإدارة نحو الهيئة:

تعمل إدارة الشركة لتيسير مهام الرقابة الشرعية بما يلي:

- i. توفير جميع المعلومات التي تعين الهيئة على تكوين رأيها في المعاملات التي تمارسها الشركة، وللهيئة الحق في الاطلاع الكامل على جميع السجلات والمعاملات من جميع المصادر بما في ذلك الرجوع إلى المستشارين المهنيين والقانونيين وموظفي الشركة ذوي الصلة.
- ii. عدم استخدام أي نموذج أو وثيقة أبدت عليه ملاحظات شرعية إلا بعد تعديله أو تبديله واعتماده مجدداً من قبل الهيئة.
- iii. تقديم أي توضيحات تطلبها الهيئة، لا سيما للعمليات التي تظن الهيئة أنها وقعت مخالفة للمعايير الشرعية.
- iv. تهيئة وسائل المراجعة الدورية لمستندات العمليات من خلال بنود المركز المالي الدوري، للوصول بسهولة في نهاية العام إلى نتائج السنة كلها من الناحية الشرعية بما يتيح تقرير مشروعيتها بعد البحث والتدقيق اللازم.
- v. العرض المبكر على الهيئة لجميع المستندات والعقود والاتفاقيات المعروضة على الشركة من جهات ومؤسسات أخرى ولو كانت لديها هيئات شرعية، وذلك لتمكين الهيئة من مراجعتها واعتمادها قبل مشاركة الشركة فيها والتوقيع عليها.
- vi. عدم التأمين على مخاطر غير متوافقة مع المعايير الشرعية.

ثانياً: نتائج أعمال المراجعة والتدقيق الشرعي على أنشطة الشركة:

تمت عملية مراجعة أنشطة الشركة وعملياتها من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة لم تخالف الضوابط والمعايير الشرعية وقد بينت عملية المراجعة النتائج التالية:

أ. الأنشطة التمويلية والاستثمارية:
تم التأكد من الآتي:

- فصل حساب عمليات حملة وثائق التأمين عن حساب المساهمين وهذا موافق للمعيار الشرعي رقم (26) المتعلق بالتأمين الإسلامي.
- يتم جبر العجز الحاصل في حساب عمليات حملة وثائق التأمين (في حال وقوعه) عن طريق هبة مقدمة من حساب المساهمين، هذا وقد تم استلام خطاب رسمي من الشركة بخصوص ذلك مؤرخ في 2020/07/05م.

استثمارات الشركة المتوافقة مع الضوابط والمعايير الشرعية:

- تم التحقق من أن السيولة النقدية المتوفرة لدى الشركة (حساب المساهمين) بالإضافة إلى حساب حملة الوثائق تم استثمار معظمها في استثمارات متوافقة مع الضوابط والمعايير الشرعية والتي كانت عبارة عن:
 - ✓ صكوك،
 - ✓ ودائع مربحة،
 - ✓ وصناديق استثمارية متوافقة مع الضوابط الشرعية.
- لم تكن هناك أي ملاحظات على طريقة احتساب الزكاة نظراً لاحتسابها وفق اللوائح والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

استثمارات الشركة الغير متوافقة مع الضوابط والمعايير الشرعية:

- تجدر الإشارة إلى أن الشركة توجب عليها نسبة تطهير نظير استثمارها في أسهم شركات مختلطة وأخرى غير متوافقة، وقد بلغت نسبة الاستثمارات غير المتوافقة عند قسمتها على إجمالي القيمة السوقية للشركة 1.78% من مجمل استثمارات الشركة، وهذه النسبة متوافقة مع النسب المنصوص عليها في الضوابط والمعايير الشرعية.
- وقد نتج عن هذه الاستثمارات دخل غير متوافق مع الضوابط والمعايير الشرعية قدره 337,635.03 ريال سعودي (ثلاثمائة وسبعة وثلاثون ألفاً وستمائة وخمسة وثلاثون ريال سعودي) ما نسبته 0.04% من مجمل دخل الشركة وهو أقل من النسبة المنصوص عليها في الضوابط والمعايير الشرعية.
- هذا وقد أكدت الشركة أن مسؤولية التطهير وإخراج هذا المبلغ في وجوه الخير هي مسؤولية إدارة الشركة وليست مسؤولية المساهمين بحسب قرار الإدارة المؤرخ في 2020/07/13م.

ب. المنتجات:

قامت الشركة بإرسال جميع منتجاتها للهيئة من أجل مراجعتها واعتمادها، وقد قامت الهيئة بدورها بإعادة إرسالها للشركة بعد مراجعتها وإجراء بعض التعديلات اللازمة عليها، وقد قبلت الشركة جميع التعديلات المطلوبة من الهيئة الشرعية بعد تحصلها على موافقة مؤسسة النقد وتم إصدار شهادة اعتماد شرعي لكل منتج.

رأي هيئة الرقابة الشرعية:

بناء على ما سبق فإن المؤشرات الناتجة عن مراجعة عمليات وأنشطة شركة الإتحاد للتأمين التعاوني تمارس وفقاً للضوابط والمعايير الشرعية.

والله ولي التوفيق،،،

فضيلة الشيخ محمد أحمد سلطان

الشيخ الدكتور صلاح فهد الشلهوب



دار المراجعة الشرعية

2020/11/15م